إدارة السيولة في البنوك الإسلامية بين الخصوصية الشرعية والقيود التنظيمية– دراسة حالة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر–

Liquidity management in Islamic banks between Sharia Specificity and regulatory restrictions - a case study of Islamic banks Operating in - Algeria

فنازي فطيمة الزهراء [1]*

[1] جامعة 20 أوث 1955-سكيكدة، fz.fenazi@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 16 /2026/03 تاريخ القبول: 06 /2026/04 تاريخ النشر: 01 /2026/06

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على إشكالية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر، من خلال تحليل أهم مؤشرات السيولة المصرفية في بنكي البركة والسلام خلال الفترة 2013-2023، والوقوف على الأليـة المعتمدة في إدارة هذه الأخيرة وكذا أهم التحديات التي تواجهها في ظل البيئة المصرفية التقليدية، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي.

تبين نتائج الدراسة أن بنكي البركة السلام سجلا مستويات مرتفعة من السيولة قصيرة الأجل، لكن هذا لا يعكس بالضرورة وبشكل قطعي حسن إدارة هذه الأخيرة لسيولتها، وذلك نتيجة التزامها بالضوابط الشرعية التي تحد من استخدام الأدوات التقليدية المتاحة ونقص الأدوات التي تتماشى مع طبيعتها، مما يقلل من فرص توظيف السيولة المتاحة رغم قدرتها الجيدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

* المؤلف المرسل

كلمات مفتاحية: إدارة السيولة؛ البنوك الإسلامية؛ بنك البركة الجزائري؛ مصرف السلام الجزائري؛ الصكوك الإسلامية.

تصنيف **JEL**: G21, G32, E52, E58

Abstract:

This study examines liquidity management in Islamic banks operating in Algeria by analyzing key liquidity indicators of Al Baraka Bank and Al Salam Bank over the period 2013–2023. It also identifies the main strategies adopted in managing liquidity and the challenges faced within a predominantly conventional banking environment, using a descriptive–analytical approach.

The findings indicate that Islamic banks maintain relatively high levels of short-term liquidity. However, this does not necessarily reflect efficient liquidity management, as compliance with Shariah principles limits the use of conventional liquidity instruments and investment in certain government securities. Consequently, opportunities to effectively utilize available liquidity remain constrained despite their strong capacity to meet short-term obligations.

Keywords: liquidity management; Islamic banks; Al Baraka Bank of Algeria; Al Salam Bank of Algeria; Islamic Sukuk.

Jel Classification Codes : G21, G32, E52, E58

1. مقدمة:

تُشكّل البنوك مكوّنا أساسيا في بنية النظام المالي، باعتبارها الوسيط المالي الرئيس القادر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الأكثر فاعلية، بما يضمن تحقيق العائد الاقتصادي للمؤسسة وتعزيز التنمية الاقتصادية. غير أنّ ممارسة هذا الدور الاستراتيجي تظل مشروطة بقدرة البنوك على الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة يمكّنها من مواجهة طلبات السحب المفاجئة وضمان استمرارية عملياتها التشغيلية دون الوقوع في مشاكل مالية، إذ تمثل إدارة السيولة مؤشراً حاسماً على مدى قدرة المؤسسة المصرفية على الوفاء بالتزاماتها الآنية، وهو ما ينعكس مباشرة على ثقة المودعين والمستثمرين.

وتتزايد أهمية هذا البعد في البنوك الإسلامية نظرا إلى خصوصية نشاطها المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وما يترتب عنها من منع لكافة المعاملات الربوية القائمة على الفائدة المصرفية سواء في أدوات التمويل أو أدوات إدارة المخاطر، ما يفرض عليها اعتماد آليات بديلة لإدارة السيولة قائمة على أدوات تمويل تشاركية ترتكز على تقاسم الأرباح والخسائر، على غرار الصكوك بمختلف أنواعها، وهو ما يميّزها عن البنوك التقليدية. وعليه، فإنّ نجاح البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها يشكل عاملاً محورياً لضمان استقرارها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية والحفاظ على سمعتها في السوق.

على ضوء ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر الخصوصية الشرعية والإطار التنظيمي على إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر؟

- **فرضية الدراسة**

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف الموضوعة، ارتأينا اقتراح الفرضية التالية:

تؤثر الخصوصية الشرعية للصيرفة الإسلامية والإطار التنظيمي في الجزائر على عملية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية بشكل واضح، ويتجلى ذلك في محدودية تنوع أدوات إدارة السيولة التي تتناسب مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي بما يدفع هذه البنوك إلى تبني أليات متحفظة في إدارة سيولتها.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية إدارة البنوك الإسلامية في الجزائر لسيولتها مع التوفيق بين الضوابط الشرعية والقيود التنظيمية، وتقييم كفاءتها في ظل النظام المالي التقليدي، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في إدارة هذه الأخيرة في ظل القوانين والتشريعات السائدة واقتراح الحلول الممكنة.

- **منهج الدراسة**

للإجابة على إشكالية الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي أين تم استخدامه

لمعالجة هذا الموضوع كونه ملائم لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بآليات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، كما اعتمدنا الأسلوب التحليلي في جمع وتحليل المعلومات والبيانات اللازمة انطلاقًا من المراجع مختلفة.

2. التأصيل النظري للإدارة السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية

تعد إدارة السيولة من أهم الجوانب التي تؤثر على استقرار البنوك الإسلامية نظرا لطبيعة نشاطها التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تمنع التعامل بفائدة وتفرض ضوابط على طبيعة الاستثمارات والتمويلات، وبالتالي فإن إدارة السيولة في هذه البنوك تحتاج الى أليات وأدوات مالية خاصة تتماشى مع طبيعة عملها.

1.2 مفهوم إدارة السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية:

في الاقتصاد البنكي الوضعي تعرف إدارة السيولة على أنها: "مختلف الاجراءات والقرارات التي تؤثر على حجم وكفاءة السيولة حيث تقوم إدارة البنك بالموائمة بين تكلفة الاحتفاظ بسيولة وتكلفة عدم الاستخدام الأمثل له" (طبي، 2017، صفحة 12).

بينما جاء تعريفها في الاقتصاد المصرفي الإسلامي على أنها "احتفاظ البنك الإسلامي بقدر من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة دون حدوث الخسائر جوهرية في قيمتها واستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" (برودي، 2019، صفحة 5). وعرفها المعيار الشرعي 44 في بنده 2/2 "بأنها تحقيق الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية" (القرة داغي، 2017، صفحة 15). "

ومنه نستنتج أن إدارة السيولة في البنوك إسلامية لا تختلف بكثير عن إدارة السيولة في البنوك التقليدية حيث كلاهما يعملان على توفير السيولة في اجالها للمواجهة الالتزامات البنك باستثناء البنوك الإسلامية فأنها تعمل كل ذلك بما يتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.2 مؤشرات قياس السيولة المصرفية واستراتيجيات إدارتها:

1.2.2 مؤشرات قياس السيولة المصرفية:

حتى تكون هناك إدارة فعالة للسيولة يجب قبل كل شيء الاعتماد على مؤشرات عددية لقياس السيولة المصرفية، هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته

قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير. والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات قياس السيولة المصرفية:

الجدول 01: أهم مؤشرات قياس السيولة المصرفية

اسم المؤشر	الصيغة	الملاحظات الخاصة بالمعادلة
الرصيد النقدي	اجمالي النقود /الودائع وما في حكمها	زيادة النسبة تبين قدرة البنك على سداد التزاماته، إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد لعدم توظيف هذه الاموال في استثمارات تدر أرباح.
$\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$		
الاحتياطي القانوني	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي /الودائع وما في حكمها	ارتفاع النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ولكن في المقابل تقييد لعمليات خلق النقود والتوسع في منح الائتمان.
السيولة القانونية	الاحتياطات أولية +الاحتياطات ثانوية/الودائع وما في حكمها	ارتفاع النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات الغير الاعتيادية.
$\frac{\text{نقدية و ذهب لدى البنوك + أوراق تجارية و أوراق مالية و إستثمارات + أرصدة لدى البنك المركزي + نقدية و ذهب لدى البنوك}}{\text{اجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة في البنك المركزي + مستحقات البنوك + صكوك و خطابات و حوالات مستحقة الدفع}}$		
نسبة التوظيف	القروض والسلفيات /الودائع وما في حكمها	انخفاض هذه النسبة دليل على انخفاض مخزون من السيولة لدى البنوك وعكس صحيح.
$\frac{\text{السلفيات والقروض}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$		

المصدر: (الذنيبات، 2017، صفحة 7).

2.2.2 استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية:

تستعمل البنوك استراتيجيات متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية، سواء في جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الاستراتيجيات نذكر منها ما يلي:

- **استراتيجية إدارة الموجودات**: يحدد البنك حجم الاحتياطات الضرورية لمواجهة سحوبات الودائع اليومية، ثم يوزع ما تبقى بين أصول منخفضة المخاطر والعائد،

وأخرى عالية المخاطر والعائد (الخفاجي، 2019، صفحة 81).

- **استراتيجية إدارة المطلوبات:** يلجأ البنك إلى تنمية مصادر التمويل عبر الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي عند حدوث عجز في السيولة، ويقاس نجاحه بقدرته على توفير تمويل كافٍ بشروط مقبولة (الخفاجي، 2019، صفحة 81).
- **الاستراتيجية المتوازنة:** مثل حلاً وسطاً بين الطريقتين السابقتين، حيث يحتفظ البنك بأصول سائلة مع إمكانية اللجوء إلى الاقتراض عند الحاجة، سواء عبر إدارة الأصول أو الخصوم (قندوز و براضية، 2014، صفحة 17).

3.2 الأدوات المالية الإسلامية لإدارة السيولة المصرفية:

تتوفر البنوك الإسلامية على العديد من الأدوات المالية المتنوعة والمتميزة، ومن بين أهم الأدوات في إدارة السيولة نذكر منها كما يلي:

1.3.2 أدوات إدارة السيولة في الأسواق المالية الإسلامية:

- **الصكوك الإسلامية:** "هي أدوات مالية ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً مشتركة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معيّن أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد استلام قيمة الصكوك وإغلاق باب الاكتتاب وبدء استخدامها وفق الغرض إصدارها" (بوعبد الله، 2015، صفحة 23). تتميز الصكوك الإسلامية بتنوعها وفق طبيعة العقود التي تقوم عليها، مثل صكوك الإجارة، والمضاربة، والمشاركة، إضافة إلى صكوك السلم والاستصناع الموجهة لتمويل الإنتاج والتوريد. كما تختلف من حيث الأجل بين قصيرة الأجل لتغطية الاحتياجات التشغيلية، ومتوسطة أو طويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية. وتوفر الصكوك القابلة للتداول درجة من السيولة بفضل إمكانية بيعها في السوق الثانوي، مما يمنح البنوك الإسلامية مرونة في إدارة أموالها.

وتُعد الصكوك الإسلامية أداة شرعية فعّالة لإدارة السيولة، حيث تمكّن البنوك من توظيف الفوائض النقدية أو الحصول على التمويل عند الحاجة، بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية ويساهم في معالجة مشكلتي فائض السيولة وعجزها.

- (مشري، 2015، صفحة 9)

- **حالة وجود فائض في سيولة:** يقوم البنك الإسلامي بشراء تلك الصكوك وفق معايير وضوابط معينة؛
- **حالة وجود عجز في سيولة:** يقوم البنك بتسييل بعض ما عنده في محافظ الصكوك.

➢ **الصناديق الاستثمارية:** هي كيانات مالية يجتمع فيها المساهمون لاستثمار فوائضهم وفق مبادئ الشريعة، بهدف تحقيق أرباح تُوزَّع بينهم، في حين تتحمل الإدارة الخسائر الناتجة عن الإهمال، أما غير ذلك فالمخاطر تقع على المساهمين. تُنشأ هذه الصناديق عبر البنوك أو شركات التأمين أو مؤسسات استثمارية وتخضع لإشراف الجهات الحكومية المختصة. أما آلية التعامل مع الأوراق المالية التي تصدرها صناديق الاستثمار الإسلامية فتتمثل في (بورقبة و حمزة، 2019، صفحة 44):

- **عند توفر فائض نقدي،** تتجه البنوك الإسلامية إلى استثماره في شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بما يتلاءم مع الآجال ومستوى المخاطر.
- **أما في حالة العجز**: فتقوم بتسييل جزء من هذه الشهادات في الوقت المناسب لتفادي الخسائر والحفاظ على العوائد.

➢ **الأسهم كأداة للإدارة السيولة:** في حالة فائض السيولة، يستثمر البنك الإسلامي في أسهم الشركات المباحة لتحقيق أرباح تشغيلية أو رأسمالية، أما في حالة العجز فيلجأ إلى بيع هذه الأسهم لتغطية احتياجاته، مع ضرورة اختيار التوقيت المناسب لتفادي الخسائر.

2.3. 2 أدوات البنك المركزي في إدارة سيولة البنوك الإسلامية:

تتمثل هذه الأدوات في (قندوز و براضية، 2014، الصفحات 23-24):

➢ **شهادات مشاركة البنك المركزي:** مثل صكوكًا قصيرة الأجل تُطرح لتغطية العجز في النفقات الحكومية الجارية خلال الأشهر الأولى من السنة المالية، وتتميز بارتفاع سيولتها وإمكانية تداولها في سوق المال مع استعداد البنك المركزي لشرائها.

➢ **صكوك السلم قصيرة الأجل:** أدوات استثمارية يصدرها البنك المركزي لإدارة محفظة صكوك السلم، حيث يتم تمويل الحكومة بدفع ثمن السلع مقدمًا على أن يتم استلامها

لاحقًا، وتشكل هذه الصكوك بديلاً إسلاميًا لسندات الخزانة.

3.3.2 أدوات إدارة السيولة بالعمليات البينية مع البنوك التجارية:

عند مواجهة البنوك التقليدية لنقص السيولة، فإنها تلجأ إلى الاقتراض أو إيداع الفوائض لدى بنوك أخرى مقابل الفائدة، وهو ما لا يتوافق مع أحكام الشريعة. لذلك طورت البنوك الإسلامية بدائل شرعية لإدارة السيولة، من أبرزها (عبيد، 2019، صفحة 44):

- **القروض المتبادلة:** تبادل قروض بدون فائدة بين البنوك الإسلامية أو بينها وبين البنوك التقليدية، مع التزام متبادل بإقراض مبالغ مكافئة.
- **التوريق العكسي:** اتفاقات تمويلية يتم فيها توفير السيولة أو الحصول عليها على أساس عمليات توريق مشروعة.
- **المضاربة بين البنوك:** استثمار البنوك ذات العجز لفوائض البنوك الأخرى على أساس المضاربة، بحيث يوزع الربح بين الطرفين وفق اتفاق مسبق ولمدد مختلفة.

3. لمحة حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بدأ انفتاح المنظومة البنكية الجزائرية، على الصيرفة الإسلامية بشكل جدي من خلال التطور القانوني في مجال القانون البنكي، من خلال إصدار قوانين تنظيمية بعد ما يقرب 30 سنة من بدأ نشاط أول بنك إسلامي في الجزائر، فجاء التنظيم رقم 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، ليم إلغائه بإصدار النظام 20 -02- الذي يحدد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

1.3 مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.1.3 البنوك الإسلامية الكاملة الناشطة في الجزائر

- **بنك البركة الجزائري:** تأسس بنك البركة الجزائري بتاريخ 01_03_1990 في إطار قانون النقد والقرض 90_10 كشركة مساهمة معتمدة لدى بنك الجزائر وتم افتتاحه رسميا بتاريخ 20 _05_1991 م برأسمال مختلط عام وخاص قدره (500.000.000 دج) مقسم إلى (500.000) سهم، قيمة كل سهم 1000دج موزعة بين "شركة دله القابضة ‘‘(البحرين) بنسبة 50 %، و "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" (الجزائر) بنسبة

50% ليمارس نشاطه كبنك تجاري وبنك استثمار وأعمال في إطار الشريعة الإسلامية (بنك البركة، 2019).

- **مصرف السلام الجزائري:** هو بنك شامل يعمل وفق القوانين الجزائرية وبالتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته .تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر عام 2008 ليبدأ نشاطه بهدف توفير خدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتألف من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد .يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات التمويلية، منها تمويل المشاريع الاستثمارية وكل الاحتياجات التمويلية في مجال النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تمويل الاستهلاك من خلال صيغ متعددة مثل المشاركة، والإجارة، والمرابحة، والاستصناع، والبيع بالتقسيط (مصرف السلام الجزائري، 2018).

2.1.3 النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة

تعمل في الجزائر عدة نوافذ إسلامية ضمن بنوك تقليدية خاصة، تقدم تمويلًا وفق أحكام الشريعة من خلال وحدات متخصصة. في مقدمتها نافذة بنك الخليج الجزائر (ABC) التي توفر صيغًا مثل المرابحة والسلم والإجارة . وكذا بنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي أسس في مارس 2015 نافذة إسلامية كوحدة مستقلة تقدم منتجات مطابقة للشريعة مثل المرابحة، بيع السلم، والاستصناع، وتُدرَج كإدارة ضمن المديرية العامة للبنك .كما افتتح بنك ترست نافذة إسلامية تعتمد صيغ المرابحة وتوفر حساب توفير تشاركي يتيح توزيع الأرباح مع العملاء، كما اعتمد مؤخرًا صيغة الإجارة .وكما أطلق البنك العربي (ABC) نافذة إسلامية باسم "البُراق" في 15 فبراير 2021، مع خطط لفتح فروع إضافية، وتتميز بنطاق تنظيمي يتيح استقلالية النشاط عن النطاق التقليدي للبنك وتوفر 14 منتجًا لخدمة المؤسسات والمهنيين والأفراد. (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 89)

3.2.3 النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية التقليدية بعد التنظيم 20 –02

خلال مدة قصيرة من الترخيص للبنوك العمومية التقليدية والسماح بفتح نوافذ للخدمات المالية الإسلامية، بعد صدور النظام رقم 20–02 في .15 مارس 2020 سُجلت نتائج إيجابية فاقت التوقعات؛ إذ بلغت ودائع الصيرفة الإسلامية نهاية أوت 2022 حوالي

500 مليار دج (3.7 مليارات دولار)، فيما قدّرت التمويلات بنحو 400 مليار دج (2.98 مليار دولار) على مستوى جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة. وقد شمل النشاط ستة بنوك عمومية وعددا من البنوك الخاصة والمتخصصة، عبر 503 نافذة إسلامية و64 وكالة مخصّصة حصرياً، بما يفوق 600 ألف حساب بنكي. وباختصار، ومع نهاية أوت 2022 تم تسجيل (حداقة، 2023):

- ✓ 294 نافذة إسلامية في البنوك العمومية (469 لدى جميع البنوك)؛
- ✓ أكثر من 60 ألف حساب جديد في البنوك العمومية (600 ألف على المستوى الكلي)؛
- ✓ ودائع بقيمة 50 مليار دج في البنوك العمومية (500 مليار دج إجمالاً)؛
- ✓ تمويلات تقارب 5 مليارات دج في البنوك العمومية (400 مليار دج إجمالاً).

2.3 التطورات التشريعية المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.2.3 النظام 18–02 المتعلق بالمالية التشاركية:

قبل سنة 2018، لم يكن هناك أي إطار قانوني أو تنظيمي في الجزائر ينظم الصيرفة الإسلامية أو المعاملات المالية الإسلامية، رغم وجود بنكين ينشطان في هذا المجال، وهما بنك البركة ومصرف السلام، اللذان كانا يعملان بالترخيص من بنك الجزائر. لاحقا أصدر البنك الجزائر، عبر مجلس النقد والقرض، تنظيما جديدا ينص على منح تراخيص للمزاولة المعاملات المالية الإسلامية والتي أصبحت تعرف رسميا بالصيرفة التشاركية (بن قايد و عبادة، 2022، صفحة 165). وكان الهدف من اصدار هذا التنظيم القانوني هو تحديد القواعد المطبقة على منتجات المسماة "التشاركية" والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد أي فوائد ربوية، إلى جانب تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة.

2.2.3 النظام 02/20 المحدد الشروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

جاء النظام رقم 20–02 المؤرخ في 15. مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية حيث يتكون هذا النظام من 24 ومن أهم ما ورد فيه ما يلي (النظام رقم 02_20، 2020):

تنص المادة (02) على أن كل عملية مصرفية تتعلق بالمكوّنات البنكية الإسلامية

هي معاملات لا ترتبط بتحصيل أو دفع فوائد ربوية. وفيما يخص المنتجات المعتمدة، حددت المادة (04) أبرز صيغ التمويل والخدمات المسموح بها، ومنها المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، إضافة إلى حسابات الودائع والاستثمار. أما التفصيل في المنتجات فتم عبر المواد (05) إلى (12)، التي اشتملت على شرح وتعريف كل منتج من المنتجات الإسلامية المذكورة .وفي جانب الرقابة الشرعية، ألزمت المادة (15) البنوك بإنشاء هيئة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء، لمتابعة مدى التزام المنتجات والنشاطات بأحكام الشريعة .وفيما يخص الترخيص المسبق، أوجبت المادة (16) على البنوك والمؤسسات المالية إيداع ملف لدى بنك الجزائر للموافقة المسبقة قبل تسويق أي منتج إسلامي .وأخيرًا، عرّفت المادة (17) شباك الصيرفة الإسلامية كهيكل داخل البنك مخصص حصريًا لتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية.

ويهدف هذا النظام إلى وضع إطار قانوني واضح للصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحديد منتجاتها، آليات الترخيص، وضمان رقابة شرعية مؤسساتية على جميع الأنشطة.

3.3.3 التعليمة رقم 03_2020 المؤرخة في 02أفريل 2020: والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية: جاءت هذه التعليمة لتدارك النقائص التي سجلها النظام 02/20 خاصة المتعلقة بتعريف الصيغ المنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط تطبيقها، وتحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها، (التعليمة رقم 03_2020، 2020) .ورغم التوضيحات التي جاءت بيها التعليمة، إلا ان الإطار التنظيمي لنشاط البنوك الإسلامية مزال يعاني من عدة نقائص لم يتم التطرق إليها، منها المتعلقة بإدارة السيولة وعلاقة البنوك الإسلامية ببنك الجزائر فيما يخص الرقابة والإشراف.

4. واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر

تشكل السيولة المصرفية من التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، في ظل التزامها بأحكام الشريعة وغياب أدوات فعالة لإدارة السيولة. وفي الجزائر تظهر هذه الإشكالية بوضوح نتيجة محدودية البدائل المتاحة، مما يستدعي دراسة واقع السيولة في هذه البنوك.

1.4 تحليل مؤشرات السيولة في بنكي البركة والسلام خلال الفترة (2013-2023)

سيتم في هذا العنصر تحليل أهم مؤشرات السيولة النقدية والمتمثلة في: نسب التوظيف؛ نسبة السيولة النقدية؛ نسبة الرصيد النقدي. أين تم حسابها وفق المعادلات الموضحة في الجدول (1).

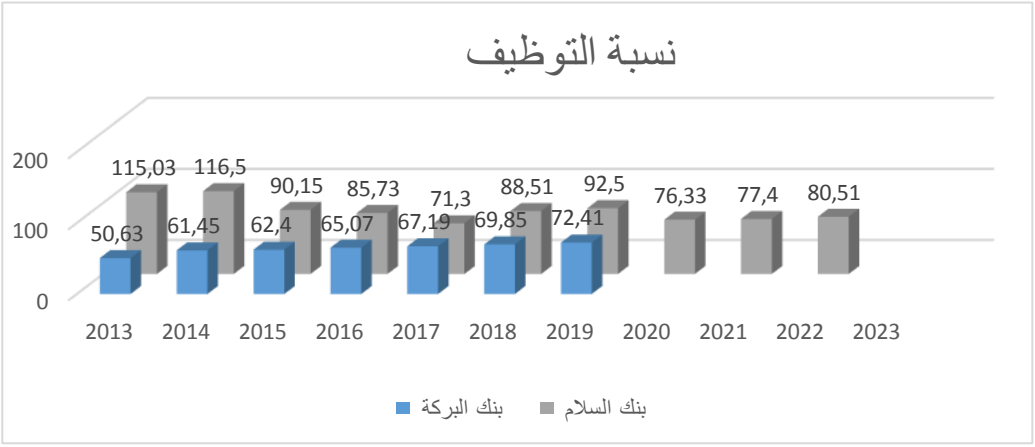
✓ **مؤشر نسبة التوظيف:** يمثل الجدول التالي تطور نسبة التوظيف في بنكي السلام والبركة خلال الفترة (2013_2022)، أين تم حسابها اعتمادا على بيانات القوائم المالية للبنكين.

الجدول02: تطور نسبة التوظيف (%) في بنكي السلام والبركة خلال الفترة (2013_2022)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السلام	115.03	116.5	90.15	85.73	71.63	88.51	92.5	76.33	77.4	80.51
البركة	50.63	61.45	62.40	65.07	67.19	69.85	72.41	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مصرف السلام، الفترة 2013-2022) و (بنك البركة، الفترة 2013-2019).

الشكل 01: تطور نسبة التوظيف (%) في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (**02**).

من خلال الجدول (02) والشكل (01) نلاحظ أن بنك السلام سجل نسب توظيف مرتفعة جدًا في بدايات الفترة، بلغت 115.03% عام 2013 و116.5% عام 2014، وهو ما يعكس توظيفًا مفرطًا للسيولة، ثم تراجعت النسبة إلى 71.63% سنة 2017 قبل أن تعاود الارتفاع لتصل إلى 80.51% سنة 2022. أما بنك البركة، فقد انطلق بنسبة متواضعة قدرها 50.63% في بداية الفترة، غير أنها تحسنت تدريجيًا حتى بلغت 72.41% سنة

2019. إجمالًا، تُعتبر نسب التوظيف في كلا البنكين جيدة، حيث مثّلت ذروة الأداء في بنك السلام سنة 2014 (116.5%) وفي بنك البركة سنة 2019 (72.41%). وتشير هذه النتائج إلى قدرة البنكيين على استغلال الودائع بكفاءة لتلبية احتياجات الزبائن، إذ إن ارتفاع نسب التوظيف يعكس قوة في التمويل، بينما الانخفاض يعبر عن حذر أو فائض غير موظف.

✓ **نسبة السيولة النقدية**

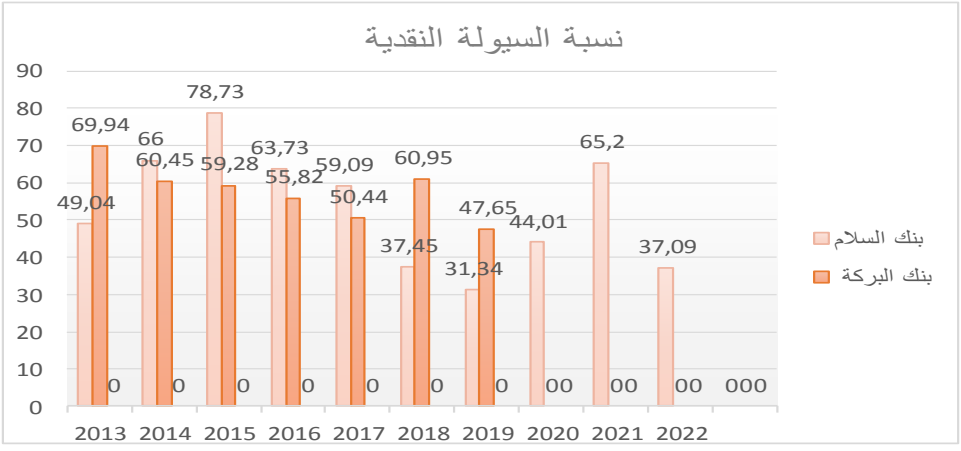
الجدول التالي يوضح تطور نسبة السيولة النقدية في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022) أين تم حسابها اعتمادا على بيانات القوائم المالية للبنكين.

الجدول 03: تطور نسبة السيولة النقدية (%) في بنكي السلام البركة خلال الفترة (2013_2022)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بنك السلام	49.04	66	78.73	63.73	59.09	37.45	31.34	44.01	65.2	37.09
بنك البركة	69.94	60.45	59.28	55.82	50.44	60.95	47.65	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مصرف السلام، الفترة 2013-2022) و (بنك البركة، الفترة 2019-2013).

الشكل 02: تطور نسبة السيولة النقدية في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (**03**).

فيما يخص نسبة السيولة النقدية لدى المصرفين محل الدراسة، وبناءً على الجدول (03) والشكل

(02)، يتضح أن بنك البركة سجل نسباً مرتفعة من السيولة النقدية مقارنةً ببنك السلام. فقد بلغت نسبة السيولة 69.94% في عام 2013، ثم شهدت تدريجاً في السنوات اللاحقة تراجعاً في هذه النسبة، وصولاً إلى 47.67% عام 2019. أما بنك السلام فقد عانى من تقلبات في نسبة السيولة؛ إذ بلغت 49.04% في عام 2013، ارتفعت إلى 59.09% في عام 2017، ثم انخفضت إلى 37.45% في عام 2018 و31.34% في عام 2019. من الناحية العملية يجب أن تتراوح نسبة السيولة النقدية عادةً ضمن مدى بين 30% و35%. وفي سياق هذه الدراسة، تبيَّن أن أعلى نسبة سيولة لبنك البركة وصلت إلى 69.94% في عام 2023، بينما وُجدت أدنى نسبة عند 37.09% في عام 2019. وبالنسبة لبنك السلام، بلغ أعلى مستوى للسيولة 78.73% وأدنى مستوى 31.34%، ما يشير إلى أن النسب المسجلة تفوق في كثير من الأحيان المجال المرجعي المذكور.

✓ **نسبة الرصيد النقدي**

الجدول الاتي يبين تطور نسبة الرصيد النقدي في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022) أين تم حسابها اعتمادا على بيانات القوائم المالية للبنكين.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بنك السلام	41.9	57.69	66.93	54.83	53.91	32.75	26.58	56.32	50.16	45.58
بنك البركة	85.7	73.79	69.25	61.37	56.3	55.23	52.01	–	–	–

الجدول (04): تطور نسبة الرصيد النقدي (%) في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022)

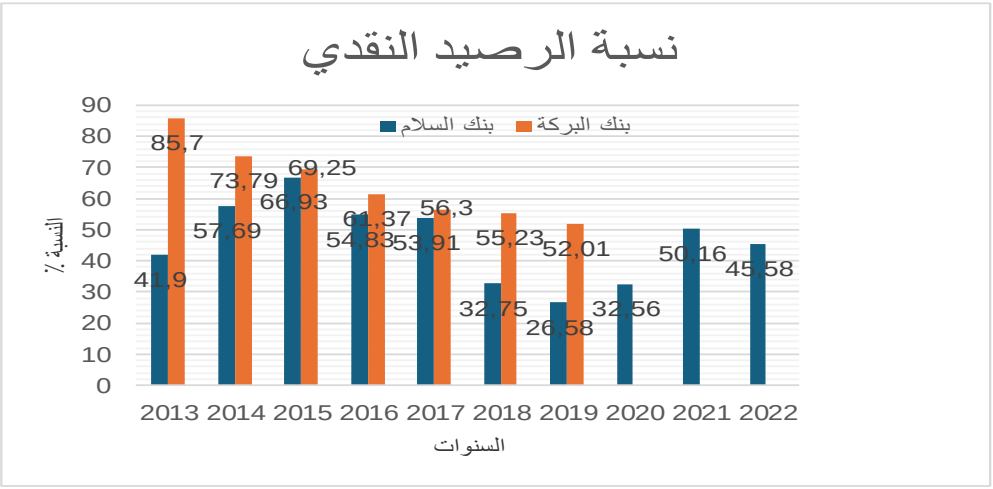
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مصرف السلام، الفترة 2013-2022) و (بنك البركة، الفترة 2019-2013).

من خلال الجدول (04) والشكل (03) فقد أظهر بنك السلام تقلبات ملحوظة في هذه النسبة، حيث ارتفعت من 41.9 %في سنة 2013 إلى 66.93 %في سنة 2015، ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2019 بواقع 26.58%، ثم عاد بعد ذلك للارتفاع تدريجياً ليصل إلى 45.58% في سنة 2022. وفي المقابل، ظهر بنك البركة

سلوكاً أكثر تحفظاً، حيث حافظ على نسب مرتفعة للرصيد النقدي بلغت 85.7 %في سنة 2013، ثم استمر في الانخفاض ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة ببنك السلام، ليصل إلى 52.01% في سنة 2019. بناءً على ذلك، يمكن القول بأن النسبة شهدت ارتفاعاً في كلا البنكين، وهو ما يعكس قدرة هذين البنكين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

والشكل الموالي يبرز بشكل أوضح تطور نسبة الرصيد النقدي في بنكي السلام البركة.

الشكل (03): تطور نسبة الرصيد النقدي (%) في بنك السلام وبنك البركة خلال الفترة (2013_2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

2.4 الأليات المعتمدة في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر

في إطار تعزيز إدارة السيولة بشكل فعال، أسست البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر لجنتي الأصول والخصوم ولجنة متابعة السيولة، بهدف ضمان رؤية دقيقة لإدارة السيولة على المدى القصير وتفادي المخاطر المحتملة .يعتمد عمل هاتين اللجنتين على أدوات تحليل وقياس ومتابعة تُرفع نتائجها إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة (بنك البركة، 2019؛ مصرف السلام الجزائري، 2018). وتدار السيولة في كل من بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائر وفق سياسة خاصة اعتمدت عام 2017، تلتزم بموجبها البنان بالمعايير التي وضعها بنك الجزائر والمتعلقة أساساً بمخاطر السيولة، وبالأخص معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. كما تتضمن السياسة الداخلية للبنكين مجموعة معايير إضافية يجب

الالتزام بها، من أبرزها: (بنك البركة، 2019؛ مصرف السلام الجزائري، 2018):

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل؛
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90 %؛
- المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر بـ 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية – 100% على الأقل) .
- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يحب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30% من مجموع ودائع العملاء؛
- المحافظة على نسبة معتبرة من السيولة طويلة الأجل.

تتولى إدارة الخزينة والعمليات المالية متابعة الوضعية اليومية للسيولة في البنكين بهدف ضمان تسيير مالي متوازن يتجنب أزمات نقص السيولة أو فائضها المفرط الذي قد يحد من العوائد المحققة. تُراقب المخاطر من خلال لجنة متابعة السيولة التي تعقد اجتماعات شهرية، ولجنة الأصول والخصوم التي تعقد اجتماعات ربع سنوية. وتتضمن مهام اللجنتين تحليل تطور الموارد والاستخدامات، وتحديد أهداف واضحة لإدارة السيولة، واقتراح إجراءات وقائية لضمان الامتثال للتوجيهات التنظيمية والحفاظ على مستوى جيد من السيولة. (بنك البركة، 2019؛ مصرف السلام الجزائري، 2018)

3.4 تحديات إدارة السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية في الجزائر

تعد إدارة السيولة من أهم وظائف التسيير المالي في البنوك، لأنها تضمن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب وبأقل تكلفة. وتزداد أهميتها في البيئة المصرفية الجزائرية التي تضم البنوك التقليدية والإسلامية ضمن نفس النظام، في حين تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات في هذا المجال.

- **نشاطها ضمن بيئة المصرفية تقليدية:** إن نشاط البنوك الإسلامية ضمن منظومة تقليدية أبطأ من تطوير الأدوات المالية الإسلامية، في ظل غياب إطار تنظيمي واضح ينظم العلاقة مع بنك الجزائر، فالرغم من التطورات التشريعية الأخيرة إلا أنها لم تتطرق للأدوات التي تنظم علاقة البنوك الإسلامية مع بنك الجزائر.

- **غياب سوق مالية إسلامية:** تعاني السوق المالية الجزائرية بشكل عام من ضعف كبير في نشاطها، ناهيك عن غياب أدوات وأوعية استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يحرم المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في البلد من المزايا التي توفرها لها هذه المنتجات خاصة في استثمار الفوائض المالية.
- **إشكالية العلاقة مع بنك الجزائر:** يعتمد بنك الجزائر في رقابته على البنوك الإسلامية على نفس الأدوات المطبقة على البنوك التقليدية، والمبنية أساساً على أسعار الفائدة، وهو ما يتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، حيث أن إخضاع هذه المؤسسات لآليات رقابة تقليدية يخلق علاقة استثنائية ومعقدة مع البنك المركزي. وتجدر الإشارة إلى أن النظام 20-02 لم يقدم حلولاً جديدة لهذه الإشكالية.
- **غياب تشريع خاص بالأدوات المالية الإسلامية:** إذ لم يتطرق النظام 20-02 إلى مختلف الأدوات الهامة لامتصاص فائض السيولة وكذا تمويل العجز والتي من أهمها الصكوك الإسلامية بمختلف أنوعها، مكتفيًا بتنظيم الصيغ التمويلية المعروفة.

5. خاتمة

تعتبر إدارة السيولة عنصرًا محوريًا في استقرار البنوك واستمراريتها داخل بيئة مالية تنافسية، إذ ترتبط قدرتها على مواجهة المخاطر بكفاءة تسيير مواردها النقدية. ويزداد هذا التحدي لدى البنوك الإسلامية بسبب محدودية الأدوات المتوافقة مع الشريعة مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتوفر على بدائل أوسع لإدارة السيولة. ومع ذلك تظل الإدارة الفعّالة للسيولة عاملًا حاسمًا في ضمان استدامة ونجاح هذه البنوك

➢ نتائج الدراسة

خلصت هده الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:

- ✓ تلتزم البنوك الإسلامية في تسيير سيولتها بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع التعامل بالربا والمضاربات المحرمة، ما يفرض عليها البحث عن بدائل متوافقة مع الضوابط الشرعية؛
- ✓ تعتبر نسبة السيولة النقدية في كل من بنك البركة والسلام جيدة وتعكس قدرة البنكين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون مواجهة مخاطر سيولة مرتفعة؛
- ✓ تحتفظ البنوك الإسلامية في الجزائر بنسب عالية من السيولة لأنها غير قادرة على استثمار

سيولتها في أوراق مالية حكومية (شهادات إيداع، سندات الخزينة ...)؛

- ✓ تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر صعوبات في الاستفادة أدوات السياسة النقدية بخلاف البنوك التقليدية التي تتمتع بمرونة أوسع في توظيف مختلف أدوات هذه السياسة وهذا راجع لاعتبارات شرعية؛

➢ **توصيات الدراسة**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في هذه للدراسة تم هنا عرض أبرز الاقتراحات:

- ✓ ضرورة اهتمام المشرعين والمختصين بقضايا البنوك الإسلامية، بالعمل على استحداث وتطوير أدوات مالية قصيرة الأجل تسهم في الموائمة بين السيولة والربحية وترفع من نجاعة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
- ✓ ضرورة قيام البنك المركزي بإصدار تشريعات خاصة بالبنوك الإسلامية تتناسب مع أهدافها وطريقة عملها؛
- ✓ العمل على تطوير السوق المالي الجزائري بصفة عامة لإتاحة أدوات أكثر تنوعا للإدارة السيولة المصرفية بالنسبة لمختلف البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية؛
- ✓ ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتبني الصكوك الإسلامية القائمة على عقود التمويل الإسلامي المختلفة، واستحداث سوق أوراق مالية لتداول هذه الصكوك وفق للضوابط الشرعية، لتتمكن هذه البنوك من استثمار فائض السيولة؛
- ✓ تعزيز التكوين والتدريب للكوادر المصرفية حول أدوات إدارة السيولة الإسلامية؛
- ✓ محاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية على غرار تجربتي السودان **و**البحرين في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، حيث يمكن للجزائر أن تتبنى مجموعة من الآليات والسياسات المستقاة من هذه التجارب الرائدة.

6. قائمة المراجع:

التعليمة رقم 03_2020. (02 أفريل, 2020). المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيدها من طرف البنوك والمؤسسات المالية . الجريدة الرسمية .

السباهي عبد الجبار حمد عبيد. (2019). إدارة السيولة في المصارف الاسلامية. مجلة الشريعة و القانون(78).

النظام رقم 02_20. (15 مارس, 2020). يتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

بنك البركة. (2019). تاريخ الاسترداد 13 05, 2025، من https://www.albaraka-bank.dz/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9/?lang=ar

بنك البركة. (الفترة 2019-2013). تقرير السنوي.

بورقبة شوقي، و حمزة شاكر . (2019). الادوات المالية ودورها في إدارة السيولة المصرفية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، 9(1)، صفحة 38_ 55.

حسن كريم الذبحاوي. (2017). إدارة السيولة المصرفية و علاقتها بالإتمان المصرفي دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية و الاردنية الخاصة. مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية ، 14(4).

حفظي حمزة مريم الخفاجي. (2019). تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد و بعض مؤشرات السيولة للمصارف. رسالة ماجستر في علوم المالية و المصرفية . العراق، علوم اقتصادية و تجارية وعلوم التسيير: كربلاء.

سارة أدبوب . (2020). إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

شوقي بورقبة، و شاكر حمزة. (2019). الادوات المالية ودورها في إدارة السيولة المصرفية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، 9(1)، صفحة 38_ 55.

شيخ بن قايد ، و عبد الرؤوف عبادة. (2022). تحديات الصيرفة إسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها. التنمية الإقتصاد، 7(1)، 179.166.

عائشة طبي. (2017). إدارة مخاطر السيولة و تاثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك. رسالة دكتوراه، تخصص إدارة مالية. جامعة غرداية، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

عبد الحكيم حداقة. (29 03, 2023). جهود وآفاق واعدة لقطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/29/7

عبد الكريم أحمد قندوز. (2023). إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية. (121).

عبد الكريم قندوز، و كريم براضية. (2014). تقنيات و إستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية اسلامية الفرص و التحديات. (2)، 11_33.

علي بوعبد الله. (2015). تطور إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة ماليزيا. مجلة العلوم الإقتصدية و التسيير و العلوم التجارية(14)، صفحة 18_ 31.

علي محي الدين القرة داغي. (2017). ادوات ادارة السيولة بين المداينات و المشاركات في بنوك اسلامية. المؤتمر المالي الثاني عشر للعلماء الشريعة في المالية اشلامية. ماليزيا.

فريد مشري. (2015). الادوات المالية الاسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية , دراسة حالة بنك دبي الاسلامي. أبحاث اقتصادية و إدارية(17)، 2 _24.

مصرف السلام الجزائري. (2018). تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/%d9%86%d8%a8%d8%b0%d8%a9-/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83

ممصرف السلام. (الفترة 2013-2022). التقرير سنوي للنشاط.

منير خطوي، واعمر بن موسى. (2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، 5(2)، 84-103.

نعيمة برودي. (2019). إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات و الأدوات. المؤتمر الدولي 15 حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية. الجزائر.